

تأثير السياسات الدولية للدول المتشاطئة والعوامل الاخرى

على الموارد المائية العراقية

By;

Dr.Maha Alzaydi

المقدمة:

الأمن هو التنمية ودون تنمية لا يوجد أمن

الأمن المائي Water Security حماية الموارد المائية المتاحة من التهديدات الخارجية، وضمان استمرارها، وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية والقدرة على تطوير هذه المصادر المائية وتنميتها بما يلائم مع الإحتياجات المتجددة للمياه في المستقبل المنظور.

مفهوم الأمن المائي ويرتكز على عدد من الأسس هي:

١. اعتبار المياه عامل اقتصادية وبيئي وبالتالي هدر المياه أو عدم ترشيد استخدامها سيؤدي الى إلحاق أضرار بالبيئة.
٢. المياه هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية، إذ من دون المياه لا يمكن القيام بعمليات التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٣. الندرة في المياه هي الأساس والتناقض بين محدودية الموارد المائية وتزايد الطلب على المياه تصبح المياه ثروة استراتيجية من يملكها له السيطرة على أن يؤثر وأن يوسع دائرة نفوذه.
٤. إن التنافس على مصادر المياه بين دول المنطقة يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة حرب في بعض الأحيان.

لذا يعتبر إن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق:

الكفاية... الاستدامة... العدالة... الإدارة المستقلة للموارد المائية... وللإدارة المستقلة

ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الامطار والثلوج التي تسقط في احواض الانهر الرئيسية (دجلة وروافده والفرات) وكذلك بسياسة التشغيل للسدود والخزانات المقامة اعالي الانهر المشتركة في كل من تركيا وسوريا ويران نظراً لقيام تلك الدول بالتوسع وتطوير المشاريع التخزينية والاروائية.

احواض الانهر

يشترك في احواض تغذية نهريين كل من تركيا وسوريا وايران والسعودي

حوض نهر الفرات					
السعودية	العراق	سوريا	تركيا	الكلية	
10	1160	604	1176	2940	طول النهر (كم)
	40	17	28	444	مساحة حوض التغذية (الف كم 2)
ان معدل التوارد للمائي السنوي في حصيبة قبل انقطار المسود عالي النهر (27.4) مليار متر مكعب					
نسبة الموارد المائية من خارج القطر = 97%					
حوض نهر دجلة					
السعودية	العراق	سوريا	تركيا	الكلية	
--	1410	44	441	1900	طول النهر (كم) -
مساحة حوض التغذية 230 (الف كم 2) 54% داخل الاراضي العراقية					
الملاحظات النهر مشترك: سوريا مع تركيا والعراق منه 7 كم في العراق					

نهر دجلة وروافده

ادناه معلومات عن عمود نهر دجلة وروافده :-

النهر والرافد	الطول الكلي كم	مساحة الكلي كم ٤	نسبة الايراد السنوي	
			داخل العراق	خارجه
دجلة الرئيسي	1900	46700	-	100%
الخابور	160	6270	58%	42%
الزاب الاعلى	473	26470	58%	42%
الزاب الاسفل	456	22250	64%	36%
العظيم	220	10680	100%	-
ديالى	386	3200	41%	59%
المجموع			32%	تركيا 56% ايران 12%

-شط العرب يتكون من التقاء نهر دجلة والفرات ويعتبر المصدر الرئيسي لارواء مزارع النخيل اوناظمة العراق على الخليج. تحويل المياه إلى عدد من الأنهار والجداول من الجهة اليمنى
الطول الكلي = 193 كم من القرنة حتى الفاو .

- يصب في شط العرب نهر السويب الذي يتغذى من هور الحويزة وتصاريه متذبذبة وحسب الموسم ويرد الى هور الحويزة من مياه السيول والانهر التي تصب فيه والمتاتية من الانهر والوديان المشتركة مع ايران

-كان يصب فيه ايضا في الجانب الايسر منه نهر الكارون الذي يقدر معدل وارده السنوي ((27.4)) مليار م³ ومساحة حوض تغذيته ٥٨ الف كم²

مواصفات التربة

معظم تربة في العراق هي تربة الرسوبية:
وقد أظهرت التحريات :

- ❖ أن ٤٪ من المساحات المروية ذات ملوحة شديدة.
- ٥٠ ٪ متوسطة الملوحة
- ٢٠٪ قليلة الملوحة قليلا.
- مجموعه ٧٤٪ من المساحات المروية على درجة من الملوحة.

المناخ

- تميز العراق بموقعه ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة ذات الصيف الحار والشتاء البارد بحيث تتفاوت فيه درجات الحرارة كثيرا وان معظم الاراضي العراقية هي مناطق صحراوية وبنسبة تتجاوز عن (٧٠%) من البلاد التي تبلغ مساحتها حوالي ٤٣٥ الف كم² ..
- درجة الحرارة العظمى اليومية تتجاوز ٦٠C في أشهر الصيف. ويبلغ متوسط درجة الحرارة في فصل الشتاء، اليومي ٢٠C
- معدل سقوط الأمطار على العراق أقل من ١٥٤ مم / سنة وفي سوريا أكثر من ٢٥٢ ملم / سنة بينما تركيا هي أكثر من ٦٤٣ مم / السنة) ،

اسباب ارتفاع معدلات الطلب ونقص المعروض المائي في العراق

اولا التغييرات المناخية:

هنالك العديد من الدراسات التي اعدت ظاهرة التغير المناخي أصبحت حقيقة واقعة بات علينا التعامل معها بجدية بعد أن أثبتت الدراسات العلمية الحديثة وجود علاقة وثيقة ما بين المناخ له والموارد المائية يعتبر اكثر الموارد الطبيعية التي تتأثر بهذه الظاهرة.

وان العراق سيواجه نقصا في مياه الامطار قد يصل إلى ٢٠ % خلال السنوات الخمسين القادمة إضافة إلى زيادة في تكرار دورات الجفاف وهذا الأمر سيكون له انعكاسات إقتصادية واجتماعية كبيرة، وأنه حتى عام ٢٠٤٠ سيضر نقص المياه وتلوثها على الأرجح بالاداء الاقتصادي

التغيرات المتوقعة في درجات الحرارة: يتوقع أن تتراوح الزيادة في درجات الحرارة فيما بين (٥،٠)م ودرجة مئوية خلال الثلاثين عام وفي حدود درجة مئوية إلى (٥،١)م في كل الدول العربية، ويقاب درجتين ونصف إلى ثلاث درجات ونصف في العراق. مما يؤدي الى زيادة معدل التبخر في العراق إلى أكثر من (٨،٩٠) مليار م^٣.

زيادة النقصان في المياه
زيادة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية: مما سيزيد من
الطلب على الموارد المائية وانخفاض في إنتاجية المحاصيل الأمر
الذي يهدد الامن الغذائي في البلدان المتأثرة.
نقص تغذية خزانات المياه الجوفية: من المتوقع أن ينخفض تغذية
خزانات المياه الجوفية بنحو ٣٠-٧٠% .

التغيرات المتوقعة في الكميات المطرية: إلى أن الهطولات المطرية الشتوية على وان العراق سيواجه نقصا في مياه الامطار قد يصل إلى ٢٠ % إقليم البحر المتوسط والمناطق الشمالية من شبه الجزيرة العربية ستتقلص بنحو (١٠- ٢٠%) (أيلول -تشرين الاول- تشرين الثاني).

انخفاض وانحسار الغطاء بالثلوج: وقصر فترة تواجد الثلوج فضلا عن ذوبانها بشكل مبكر، إن ارتفاع درجات الحرارة بمقدار (٥) م يؤدي إلى انخفاض مساحة الغطاء الثلجي من (١٧٠٠٠٠٠) كم^٢ إلى (٣٣٠٠٠٠) كم^٢ عند منابع نهر الفرات، كما احتمال انخفاض الهطول الثلجي بما يكافئ (١٠٠) ملم سنوياً في نهاية هذه القرن والذي يؤدي إلى انخفاض بمقدار (٢٢%) من تصريف نهر الفرات

ثانيا: الزيادة السكانية

من اهم العوامل الرئيسية لتزايد الطلب على المياه خلال السنوات العشر المقبلة: حسب الاحصائيات المعدة فان معدل نمو السكان في العراق يقدر بحدود (٣%) وذلك للفترة من ٢٠٠٧-٢٠٢٥ عليه سيصل عدد سكان العراق عام (٢٠٢٥) في العراق إلى حوالي (٥٢) مليون نسمة.

استنادا الى زيادة السكان ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة لذا على الدول إعطاء الأولوية لمشروعات إدارة الطلب على المياه، وخاصة في قطاع الزراعة الذي يستهلك النصيب الأكبر من المياه. وتوقعت عدد من الدراسات زيادة العجز المائي بنحو خمسة أضعاف في المنطقة اي بحلول عام ٢٠٥٠ يصل إلى ٢٠٠ كيلومتر مكعب.

ثالثا: الواقع الزراعي:

تعتبر من القطاعات الرئيسية للاقتصاد في البلدان لانه هنالك نسبة من السكان الذين يعتمدون على المياه والزراعة في معيشتهم. وان جميع المجتمعات تطمح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان بأسلوب بحيث ينبغي أن تكون مستدامة بيئيا على المدى الطويل.

- تعتبر العلاقة بين التربة - المياه - توفر المناخ المناسب للإنتاج الزراعي بشقيها النباتي والحيواني أهم العوامل الطبيعية الذاتية المتاحة التي يتم تحويلها إلى موارد اقتصادية وبما يعزز الأمن الغذائي. مساحة الأرض القابلة للزراعة في العراق حوالي (٤٤) مليون دونم أي ما نسبته (٢٧،٤%) من مجموع مساحة العراق البالغة (١٤٧) مليون دونم.
- في حين تبلغ الأراضي المروية ١٣،٢٤٠ مليون دونم وتشكل نسبة (٥٨%) من الأراضي القابلة للإرواء. بسبب مشكلة التملح نتيجة شحة المياه فان العراق يفقد سنويا (٥%) من الأراضي الزراعية وحسب دراسات البنك الدولي فانه يفقد سنويا على مستوى العالم بنسبة (٢%)، (المياه، البيئة، الزراعة)
- وعليه نسبة ٣% الفرق فيما يفقده العراق اكثر من دول العالم يؤثر مدى النقص في أعمال الصيانة والإدامة والمحافظة على الأراضي الزراعية في العراق.
- تقلص في الأراضي الزراعية المنتجة حيث الخسائر BCM كل واحد من الماء يعني وضع ٦٢٥٠٠ هكتار للأراضي الزراعية الجيدة من الزراعات

رابعا: سياسات الدول المتشاطئة مع العراق:

- السياسة التركية
- السياسة الايرانية
- السياسة السورية

السياسة التركية :

تقوم السياسة التركية على اساس حق السيادة المطلقة على موارد المائية وحق التصرف بالمياه دون المراعاة بحقوق الدول المتشاطئة، وسياسة تركيا ترى بان منح حصة من المياه الى الدول التي تتقاسم معها المياه وفق تقديراتها دون الاخذ باحتياجات هذه الدول المستقبلية.

- انخفاض مناسيب المياه ا في دجلة باتجاه الأراضي العراقية بنسبة ٦٠% بسبب تشييد تركيا لمنشأتها المائية في مشاريع الغاب GAP وهي مشاريع يصل عدد السدود والخزانات إلى نحو (١٤٠) مشروع يصل مجموع طاقتها التخزينية إلى (١٣٨) مليار م^٣ من مياه دجلة والفرات وروافدهما.
- تنفيذ سد اليسو عند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي (٩،٧) مليار متر مكعب سنوياً ، تمثل حوالي ٤٧ % من الواردات السنوية لنهر دجلة.

- ، اما نهر الفرات :وقد أسهمت المنشآت التركية على نهر الفرات في فقدان (٨٠%) من مياه الفرات لينخفض التدفق المائي فيه بنسبة خطيرة يؤدي إلى خسارة كل مليار م٣ من مياه الفرات إلى نقصان (٢٦) الف دونم من الأراضي الزراعية وخسارة حوالي (٤٠%) من الأراضي الصالحة للزراعة جراء ارتفاع معدلات الملوحة في مياهه.
- إن السياسة المائية التركية تؤثر في التنمية الزراعية العراقية ولاسيما على الزراعة الاروائية، على الرغم من امتلاك العراق أراضي واسعة ولكن المياه هو المحدد الرئيسي للتنمية والخطط والبرامج على المدى البعيد.

➤ في السياسة التركية المتمثلة في إدعائها أن مياه نهري دجلة والفرات هو مورد قومية تركية باعتبار أن هذين النهرين وطنيان عابران الحدود وليسا بنهرين دوليين وإنما حوضاً واحداً وليس حوضين منفصلين بحيث يتم التعويض عن النقص الحاصل في نهر الفرات من نهر دجلة من خلال موارد داخل العراق وتهدف تركيا من سياستها هذه إلى إنكار الحقوق المكتسبة للعراق وسوريا في مياه النهرين المذكورين وجعل المياه التي تتبع من أراضيها سلعة تتمتع بعامل الندرة مما يجعلها مؤهلة للبيع وفقاً لأسعار محددة كما هو الحال بالنسبة للنفط حسب فلسفتها هي بالإضافة إلى إستهدافها التحكم بمفاتيح الأمن الغذائي العربي .(على العراق تحويل ازمة المياه المحتملة الى فرصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لاجيال الحاضر والمستقبل)

(من نشرة سكرتارية اللجنة الوطنية العراقية للسدود الكبيرة/ايلول/٢٠٠٢) ونتيجة لسياستها هذه اخذت باقامة مشاريع اروائية وتخزينية متنوعة على نهري دجلة والفرات وبدون اي تشاور او تنسيق مع الجهات المعنية الاخرى (العراق وسوريا وهي ماضية في هذه السياسة وفي تنفيذ مشاريع الخزن والري على نهري دجلة والفرات)

السياسة الايرانية

قامت ايران بأستغلال تعسفي ومفرط لبعض المجاري الحدودية وأنشأت السدود الاروائية وحجزت كميات كبيرة من المياه بهدف استغلالها في أوجه مختلفة ، وفي مقدمتها التوسع الزراعي مما أدى خفض كمية المياه الواصلة للعراق من هذه المجاري المائية وقطعها أحياناً عن مزارعي البساتين في المناطق الحدودية . باشرت ايران بتجاوزاتها على مياهه منذ عام ١٩٣٥ ان اهم الانهار الحدودية التي تتبع من ايران وتجري داخل الاراضي العراقية والتي تعد مثار الخلافات :

١ . نهر سيروان

٢ . نهر الوند -

٣ . نهر كنجان جم

٤ . مياه نهر وادي كنعير

٥ . نهر نهر قره تو

٦. نهر دوبريج

٧. نهر كرخه

٨. نهر الطيب

٩. نهر الكارون

١٠. نهر صغيرة:

،ادت المشاريع في ايران الى انخفاض مناسب المياہ المتدفقة في دجلة باتجاه الأراضي العراقية بنسبة (٢٠-١٥%) بسبب تنفيذ ايران لمنشآت على روافده منها بناء سددين على الزاب الصغير وعلى نهر ديالى، وقيام بتنفيذ سدود على نهر الوند ادى الى تجفيف نهر الوند وتغيير مجرى نهر سيروان. مما أدى إلى حرمان عدد من المدن الحدودية من حصتها الطبيعية من المياہ كما تم تغيير معظم مسار المجاري المشتركة مع العراق، حيث هناك (١٦) رافداً مشترك بين العراق وايران فضلاً عن نهر الكارون الذي يُعد من روافد شط العرب إذ كان يزود شط العرب بحوالي (٢٧) مليار م^٣ وهذه النسبة تفوق الكمية الواصلة من نهري دجلة والفرات. علماً بأنه هناك المادة التاسعة من بروتكول ترسيم الحدود المنعقدة في الجزائر في ١٩٧٥ ((الاعتراف بان شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية وعلى كل من الطرفين الامتناع عن كل استغلال من شأنه يعوق الملاحة فيه)).

السياسة المائية الايرانية :

السياسة الايرانية تتصف في الجزء الواقع داخل أراضيها من حوض نهر دجلة بما يأتي:

- التعسف في أستغلال مياہ المجاري الحدودية : من خلال مشاريعها المائية التي أقامتها أو من خلال تحويل مسارات تلك الانهار الى العمق الايراني ، ادى ذلك الى أضعاف الزراعة في وتهجير سكان المناطق الحدودية من العراقيين
- عدم تطبيق الاتفاقيات الموجودة بشأن أستغلال مياہ المجاري الحدودية
- رفضها تطبيق قواعد القانوني الدولي عند استغلالها مياہ المجاري الحدودية

السياسة السورية:

بالرغم من السياسة السورية ترى ان موضوع نهر دجلة والفرات هو موضوع قانوني وحقوق مشتركة موقفاً معيناً حول مياہ نهر الفرات ينص على ان مياہ هذا النهر غير كافية لجميع مشاريع الدول الثلاث ويقر بان لكل بلد له الحق في وضع الاولويات المناسبة ضمن نطاق حصته دون الاضرار بحقوق الدول الاخرى ويقوم على التعاون وحسن الجوار . اللا ان وبسبب السدود والمشاريع الاروائية في سوريا واستغلال المياہ السطحية في حوض الفرات ادى انخفاض التصاريح والى شحة عالية .

اما ما تتمسك كل من سوريا والعراق بضرورة عدم دمج ما بين نهري دجلة والفرات، اعتمادا على ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون استخدام المجاري الدولية في الأغراض غير الملاحية والتي ورد في مذكرة الشرح الخاصة بها أن كون حوضي مختلفين يتصلان بواسطة قناة لا يجعل منهما جزءا من مجرى مائي واحد، وهذا ما ينطبق تماما على حالة حوضي دجلة والفرات من النواحي الجغرافية والطوبوغرافية. ((بالذات على ما ينطلق على ربط قناة الثرثار في العراق الذي يربط بين نهر دجلة والفرات التي تعتمد عليه تركيا في التركيز على انهما حوض واحد وليس حوضيين. وترى سوريا أن الإصرار التركي على اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً وتبرير تعويض سوريا والعراق بحصتهما من مياه الفرات بحصة أكبر من مياه نهر دجلة بغض النظر عن منطق السيادة الوطنية والمردود السلبي للنقص الحاد في مياه نهر الفرات وانعكاساته على المشاريع الزراعية على ضفاف ذلك النهر في دول المجرى والمصب واعتبارهما حوضاً واحداً هو من أجل تعويم المشاريع الكثيفة والمقامة في أعالي نهر الفرات مقابل قلتها على نهر دجلة.

الاستنتاجات

تكرار ظاهرة الجفاف نتيجة للتغيرات المناخية وندرة في الأمطار وتذبذب في كميات سقوطها بين مناطقها تؤدي الى:

١. زيادة النقصان في المياه انخفاض تصريف ينابيع الأنهار وكمية الجريان السطحي
٢. زيادة الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية: مما سيزيد من الطلب على الموارد المائية وانخفاض في إنتاجية المحاصيل الأمر الذي يهدد الامن الغذائي في البلدان المتأثرة.
٣. نقص تغذية خزانات المياه الجوفية: من المتوقع أن ينخفض تغذية خزانات المياه الجوفية بنحو ٣٠-٧٠ % .

تأثير السياسات المائية مع الدول المتشاطئة عدم تطبيق الاتفاقيات ووفق منظور الاقتصادي لها فان الامن الغذائي يتم على مدى توفر المياه، لاسيما ان هناك خطأ واسعاً لاستخدام المياه من قبل دول المنبع في ضوء الاستخدام غير المنصف الجاري من قبل الدول المتشاطئة لأحواض الأنهر المشتركة.